وهو قضيتها بكفيه وكتب العلامة ابن قاسم على قول
التحفة غير الكعبة ما نصه افهم جواز ستر
الكعبة ما نصه افهم جواز ستر الكعبة وهو
كذلك والظاهر انه لا فرق بين داخلها وخارجها
وانه لا يجب الاستناد لجدارها المستور به والا لا
لتصاق بنحو الملتزم بحيث يصير سترها او بعضها
مسدودا على ظهور لان ذلك لا يعد استعمالا لانه
لا يمتنع جعل ستارة الصفة من البيت حريرا وانه
يمتنع جعل خيمة من حرير وان كانت على خشب
مركب فحصل انتهى مراده فانظر قوله الاستناد
لجدارها ولم يقل الاستناد لسترها وهو خارج
من الحيثية التي ذكرها بعد فيما ذكره بعضهم
من ان ابن قاسم على الكعبة صرح بالجواز غير
صحيح ونقل العلامة البلبيسي في حاشيته على
الاقناع عن ابن قاسم على المنهج ما نصه فرع هل يحرم
الدخول بين الستر الكعبة وجدارها نحو الدعا
لا يبعد جوازه لانه ليس استعمالا وهو دخول
لحاجة وهل يحرم الالتصاق من خارج في نحو
الملتزم فيه نظر فليحرر انتهى قوله فيه نظر اي
الجواز نظر لانه مخالف لقواعد المذهب ولم يرد
به نص حتى يستثنى منها وقياسي بعضهم هذه
على الاولى ممنوع لما بينهما من الفرق الواضح

وقال

وقال العلامة البلبيسي ويضاف اذا حرمنا الجلوس
تحت ستف ممره مما يحصل منه شيء بالعرض على
النار فهل يحرم الجلوس في ظله الخارج عن محاذاته
فيه نظر ويحتمل ان يحرم اذا قرب بخلاف ما اذا بعد
اخذا من مسئلة المجمرة الهر سم على ابن حجر فعلى هذا فلو
لم يكن في البلد محل الا هذا فهل يعد ذلك عذرا في
عدم حظور الجمعة ام لا فيه نظر والاقرب الثاني
ان استعمال الذهب جائز للحاجة اه عش على مر اه
ثم ان تعسر تصليها داخل الكعبة ففي الحج تحت المزاب
فما قرب منه الى البيت فبقبته فصلى جبريل عليه
السلام فما بين الركن والمقام فبقبته وحد البيت
فبين اليمانيين فما قرب من الكعبة ففي بقية المسجد
فبيت حديثة ففي بقية الحجر ويقيم مسجد الجنبي
وكل هذا ما ثور بالصلاة من مكة او الحرم فيحث شاء
متى شاء من الازمنة ويسن ان يدعو بعدها
وخلف المقام اكد والماثور افضل ومنه اللهم
هذا بلدك والمسجد الحرام وبيتك الحرام وانا عبدك
وابن عبدك ابن امتك اتيتك بذنوب كثيرة وخطايا
جمة واعمال سيئة وهذا مقام العائذ بك من النار
فاغفر لي انك انت الغفور الرحيم اللهم انك
دعوت عبادك الى بيتك الحرام وقد جئت طالبا
رحمتك مبتغيا رضوانك وانت منت علي بذلك فاغفر لي